دفعة واحدة ليس بشرط بل يجوز القدر بشرطان يبقى في المذبوح
حياة مستقرة عند ابتداء الوقع في اضراره وبه علم انه لو خرج
شخص سهما المذبوح مقاربا لنحره لم يحل وكذا لو وضع سكينه
على حلقه واماته وثانيا سهما في قطع عنقه فانه لا يحل ايضا ولو قطع
بسكين مسموم بسم مذفف سريع لم يحل ويكفي في حياة المذبوح
وقوف بانفجار الدم او حركة العنيفة ثم اوصل الجرح الى
دركة مذبوح ثم نزع حل لعدم ما يحال عليه الهلاك فتامل قوله
الحلقوم والمري الواو بمعنى او ولو عبر بها كان اولى فتامل قوله
قوله قطع الحلقوم والمري ولو مع بقية العنق فيكفي قطع الراس
كله وان حرم للتعذيب قوله قطع اول الودجين اي جزءا منهما
ولا اعلم هما من الجلد كان ادخل السكين مثلا في اثنتهما يحرم
عليه ذلك للايذاء قوله اي اكل الصيد اذا ذبح والا عطيا للاستثناء
المقصود اذا علم هذا علم ان كان الفعل حلالا ايضا والمراد به ان
يكون ممن يحل ذبيحته فتامل قوله معلمة بالجر صفة كلب قوله والنمر
بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح النون وكسرها سبع
من السباع لنمرته وافتلاف لونه جسده يقال نمر فلان اذا تكبر
وتغير لانه لا يوجد غالبا الا غضبانا مجيا بنفسه واذا شبع نام
ثلاثة ايام وبيته راجعه طيبه وهو معروف اخبث من الاسد
قوله كصفر بفتح الصاد المهملة وبالسين والراي ايضا قوله اي موضع
كان جرح السباع اي في اي موضع من بدن الصيد مما ينسب اليه
الموت وذكر الجرح لخصوص المقام والا فالمقتول بثقل بجارحه
او صدمتها حكمه ايضا فتامل قوله وهو الكسب وهو ما كسب
ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم قوله وشرابيه
مقلبها او قال وشرايين مقلبها او ووشرايين حلق صيدها كان
اولى واعم قوله معلمة او استقط لكان اولى واخصر اذ التعليم

دفعة

جيث لا ترجاه الذبيحة وان يبرها اما وان لا ذبح واحدة بحيث تفاه
الارض او ان يوجد ذبيحته للقتلة واذ يقول عند ذبحها بسم الله
يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقل بسم
الله واسم محمد لئلا يوهمه التشريك واما الذبيحة فالمحرم الاداء فقط
التشريك والاقل ذبيحته كتابي للصريح اجيزه عما سوى الله تعالى
كوسمي عليه الصلاة والسلام ولا ذبيحة مسلم لم يسم الله عليه
وسلم او للكتبة او لغيرهما مما سوى الله تعالى كما لو سمى له على
الصحيح هو للمذهب قوله دفعة وله عني انبنا المفعول كما تقدم قوله كشاة
النسبة توحشت هذا من اوزاد فاجعل ارسال لجارحة لانه قوله
عليه قدر ذبحه والفرق بين الجرح والجارحة ان الحديد يستلح به
الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة قوله حيث قدر عليه متعلق
بعقره وهو من القدرة على امكانه لا صانة في اجزاء الصيد
لا من القدرة على نفس الصيد ولذلك صح هذا عقرا اليقين
انه ليس في مخلب ولا في الكة فلو توري بعير فوق بعير اخر مثلا
فيخوبير فعقر رجعا في الاول فقط اليا الثاني فهو حلال ايضا واعلم
يعلم به فان مات بثقل الاول لم يحل وكذا لو وصل اليه الروح وشك
هل مات به او بالثقل لم يحل ايضا كما في فتاوى البغوي وغيره قال
في شرح الروض وعمل عدم لحل في صورة الشك ما اذا شككنا اصل
صادفته الطعنة حيا او ميتا اما اذا تحققنا ان الطعنة اصابته
وقبل موته وشككنا هل مات بها او بثقل البعير للعاي وانه يحل
قوله ويسن في الزكاة فيه تغليب المندوب على الواجب مع
تساويهما فتامل قوله اربعة اشياء اي يجمع هذه الامور الاربعة
من كماء الذبح فلا ينافي ان يقطع الحلقوم والمري بشرط حل
المذبوح كما سيذكره المص ولهذا يقولهم تندب الطهارة في نحو الابل
ثلاثا مع ان الاولى واجبة فتامل قوله وهو اخره اي مع الحلق قوله

دفعة

Copyright © King Saud University